

## احتكار الدولة

المجتمع الأكاديمي والمعرفي في المغرب كان ينتمي أهم فاعليه إلى نخب اليسار وربما كانوا محررين من أن يستعملوا مفهوما احتكرته الدولة وألحقته بمؤسسة الشرطة.

حوار  
13

## مراكز البحث

تصوري وتجريبي بعدد من مراكز البحث الاستراتيجي، تفيدني بأن مركز البحوث الاستراتيجية، هو مساحة متحررة من القيود الإدارية ومتعددة الاختصاص بأطرها وكفاءتها ومتعددة المدارس.

## المصطفى الرزازي أستاذ باحث بعدد من الجامعات اليابانية ومختص في الشؤون الأمنية والاستراتيجية (2/2)

في الجزء الثاني من هذا الحوار، يتحدث المصطفى الرزازي الأستاذ الباحث بعدد من الجامعات اليابانية ومدير البرنامج العلمي للدراسات العابرة للأقاليم والأقاليم الصاعدة بطوكيو، عن غياب مفهوم الأمن القومي في الفكر السياسي المغربي لدى صناع القرار السياسي وحتى لدى النخبة اليسارية التي كانت تجد حرجا في استعمال مفهوم الأمن الذي احتكرته الدولة لسنوات طويلة. كما تحدث الرزازي عن الخصائص في الدراسات الاستراتيجية والأمنية بالمغرب وقال بأن المغرب في حاجة ماسة إلى مؤسسة مركزية تعنى بهذا المجال.

المغرب يحتاج إلى مؤسسة مركزية  
تعنى بالدراسات الاستراتيجية

أجرى الحوار: مراد ثابت



(أي سرية) أو غير محجوزة حسب أهمية الوثيقة وخطورتها. يقولون بأن هذه الوثيقة سيسمح بالإطلاع عليها أو على مضمونها والحصول على تلخيص لها بعد خمس سنوات. هذه الهيكلة مهمة، ومهم كذلك للبحث العلمي خاصة إذا لم يكن الأمر يتعلق بملفات ليس لها إخراج أممي كبير. ولكن يمكن أن يشكل إخراجا سياسيا. مثلا ملف المهدي بنبركة، لقد مر أكثر من أربعين سنة على اختطافه واعتقاله، المطلوب إذا كانت هناك وثائق طبعيا، الإطلاع على تلك الوثائق والملفات ومن حق أي شخص أو جهة قضائية أو حقوقية أو عائلته والباحثين الإطلاع على هذه الوثائق. إذا أرادت الدولة أن تقول بأنها لن تفرج عنها إلا بعد 99 سنة، ولكن يمكن الاعتراض على ذلك بالقول بأن ذلك مجرد ملف شخصي لا يتطلب مثل هذا السقف. هذا الأمر فيه أخذ ورد بين الأطراف المعنية، ولكن بالنسبة لي يجب أن يحدد تاريخ حتى لا يظل الصمت يلف عددا من الملفات.

● لماذا يغيب التفكير الاستراتيجي داخل المغرب، إلى ماذا يعود هذا الغياب؟ ولماذا نكتفي فقط بردود أفعال ولسنا منتجين للفعل؟

● الدراسات الاستراتيجية بالمغرب تغيب ولا تغيب. لا تغيب بمعنى أن الإطار العام لها موجود. وأظن أن الملك أعلن في 2003 في عيد العرش عن تأسيس المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، وهناك فريق يشتغل على إخراجها قريبا إلى الوجود. هذا جانب مهم. هناك هيكل أخرى لا يطلق عليها استراتيجية تقوم بنفس الدور مثل المندوبية السامية للتخطيط والدراسات التي تنشر وتغطي جزءا من التفكير الاستراتيجي. ولكن بلادنا تحتاج إلى أكثر من مركز واحد للدراسات الاستراتيجية. لكن الحاجة ملحة إلى تأسيس مؤسسة مركزية تعنى بالدراسات الاستراتيجية.

ثم إن الدراسات الاستراتيجية مرتبطة بطريقة صنع القرار. قبل 1999 لم تكن النخبة السياسية تستند على كل مقومات الحكامة، كانت بالفعل حكومة وبرلمان وأحزاب ولكن السلطات العليا كانت لها سلطتها في التفكير ووضع الاستراتيجيات ولكن لم يكن هناك جهاز وطني يفكر في قضايا الأمة ويمد صانع القرار بدراسات وسيناريوهات وتوصيات، مثل هذا الجهاز تجده في بلدان عربية أخرى مثل مصر مركز الأهرام له تاريخ عريق ويحتل مرتبة جد متقدمة عالميا وكذلك مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية يحتل مرتبة عالية وهو مركز نموذجي في هيكلته واستفاد بالفعل من تجربة الأهرام ومن تجربة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ويجمع في عمله بين عنصرين: جزء عام فيه المنشورات والمؤتمرات الدولية والندوات والمحاضرات الشهرية والخبراء من العالم كله وجزء ثان هو مكتبة فبرالية ورفعا تحديا جعلها أكبر المكتبات الاستراتيجية في العالم العربي بمعدل مليون كتاب. كما له مركز إعلامي تابع له يقوم بإصدار النشرات اليومية لصناع القرار. كما يقوم في جزء منه بمشاريع البحوث.

قد يتساءل البعض ما الفائدة من مركز دراسات استراتيجية يتقاطع في مهامه مع مهام دواوين الوزراء وبعض مهام أقسام البحوث داخل الأجهزة الأمنية. أظن أن لكل مهامه اليومية والمستعجلة، فأقسام البحوث بالوزارات على تعددها محصورة في برامج الوزارات وبالتفكير في المطلوب عرضها على البرلمان ومجالس الوزراء. أما أقسام البحوث التابعة للأجهزة الأمنية، فتحكمها آليات عمل وأجندة وأولويات ومؤثرات الهرمية الإدارية التي قد لا تجعل منها قادرة على القيام بمهام مركز متحرر من إكراهات العمل الإداري والاستيعابية والطلبات الإدارية. تصوري وتجريبي بعدد من مراكز البحث الاستراتيجية، تفيدني بأن مركز البحوث الاستراتيجية، هو مساحة متحررة من القيود الإدارية ومتعددة الاختصاص بأطرها وكفاءتها ومتعددة المدارس، تفكر وتقتصر وتلبي طلبات صانع القرار في مراتب ثلاثة: الطلبات الآتية ومتوسطة وبعيدة المدى، مثل التفكير في قضايا على أفق يتجاوز ثلاثين سنة، كما أنها لا تقتصر على التفكير في المساحة الوطنية.

الإرهاب وإن كانت تلك القوانين قد تعرضت للانتقاد، فهذا أمر جيد وإيجابي. كما أصبحنا نعرف أسماء مدراء ومسؤولي عدد من الأجهزة الأمنية. طبعيا للدولة حقها الشرعي، لأن هناك عدة ملفات تديرها بشكل سري، فهذا حقها. فهناك جزء من الملفات يقتضي السرية وإلا فإن شروط عمل الأجهزة الأمنية يصبح صعبا ومنتفيا. هناك بطبيعة الحال أمور لا علاقة لها بالسرية مثل مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات والإرهاب لكن طريقة تفكيك الشبكات وطريقة عملها وترصدها وإلقاء القبض عليها ودراسة ملفاتهما وتتبع استراتيجيتها أو خلق سيناريوهات أو محاولة تكيف هذه السيناريوهات للحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد والتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى تخضع للسرية. هناك عمل تكون فيه السرية طبيعية ولا تتناقض مع الديمقراطية.

● لكن ما هي حدود تلك السرية؟  
● يصعب تحديد ذلك حتى في الولايات المتحدة الأمريكية. هناك قنوات لها درجة عالية من السرية لإدارة الملفات الأمنية ومتابعتها ومسألة التنسيق وآلية العمل. أظن أن السرية في هذه الأمور مطلوبة. متى تصبح السرية تطرح إشكالا بالنسبة للمجتمع المدني؟ عندما يخرق النشاط والعمل الأمني الميثاق المبرم بين الدولة والمجتمع. يحصل نقاش وتدافع في العالم كله بين المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية. ملف التنصت مطروح في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان. فهذه الأخيرة طرح فيها النقاش حول هذه المسألة داخل البرلمان. طبعيا المجتمع المدني له وجهة نظر والدولة لها نظرتها وكذا الشركات التي تملك خطوط الاتصالات وهي تشكل الطرف الثالث في المعادلة. إذا لم توجد هذه الأطراف الثلاثة فسيطرط مشكل. مثلا في المجتمعات النامية التي توجد فيها الديمقراطية في مرحلة البناء، تكون الدولة طرفا والمجتمع المدني طرفا والطرف الثالث الذي هو الشركات تكون متماهية بالدولة بالرغم من أنها قطاع خاص ولكنه لا صوت له ولا مجلس إدارة يعطي وجهة نظره.

بشكل عام إذا أردنا إيجاز الجواب عن السؤال أقول بأنه عندما تتوافر الحكامة الديمقراطية التي هي الشفافية والمحاسبة وهي أيضا ميثاق أخلاقي يحدد الالتزامات والواجبات وطبعيا احترام مساحة العمل والاختصاص، أذاك يكون للأجهزة الأمنية مساحتها الخاصة بها وهي مساحة السري وهو أمر عادي ولكنها ملزمة بأن تقدم تقارير للأجهزة المسؤولة سواء البرلمان أو الحكومة أو السلطة العليا بالبلاد. والمجتمع المدني انطلاقا من تلك التقارير يقوم هو أيضا بتقاريره لأنه هو كذلك يدافع عن مساحة الديمقراطية والحريات العامة الخ. وهذا التدافع بين المجتمع المدني والأجهزة الأمنية هو شيء مهم. هناك عنصر آخر مهم وهو دور السلطة القضائية الأساسي في تحديد هذه العلاقة لأن سلطة القانون وسلطة النصوص القانونية مهمة في هذا الإطار، وهو يسمح بأن تكون ربما الناظم والحكم لحماية مساحة كل طرف والتدافع هنا هو تدافع تاريخي وله طبيعة اجتماعية وليس قانونية. لكنه يجب أن يكون حضاريا، ديمقراطيا وشفافا.

● لماذا لا يوجد هناك قانون يحدد هذا الأمر وكيف ينظم القانون المقارن هذه المسألة؟  
● أظن أن الوقت قد حان لكي نشرع قوانين تحدد تاريخ الوثائق وتصنيفها بحيث نعرف متى سيتم الكشف عنها بعد عشر سنوات أو خمسين سنة. في العالم كله يتم العمل بهذا الأمر. في أمريكا إذا ذهبت إلى مكتبة الكونغرس تجد عددا من الوثائق يمكن الإطلاع عليها وتجد أن هذه الوثيقة تكشف عنها منذ سنة وأخرى لن يكشف عنها إلا بعد خمس سنوات.

● في الواقع هناك ثلاثة أمور:  
× هناك سجل الوثائق وعناوينها سواء كانت محجوزة



عام 2010، بدأت تدعو إلى مرونة في تسهيل توافد السياح إلى المغرب. قد تتدخل الجهات الوصية على الأمن لاعتبارات أمنية طارئة وتدعو إلى تشديد منح التأشيرات على بعض الجنسيات مخافة اختراق شبكات إرهابية لأرض الوطن.

وقد نفكر أيضا في علاقة إصلاح الحقل الديني بالأمن، فإدارة الشأن الديني شهد تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة كان آخرها إحداث قناة للقرآن وإعادة هيكلة المساجد والخطب وإدخال التلفزيون وتفعيل وتكوين الأئمة والخطباء، لأن المساجد كفضاء له أيضا علاقة بإدارة الأمن بمفهومه الواسع للمسألة.

على الباحثين في حقل العلوم السياسية والاجتماعية بالمغرب أن يعيدوا النظر في مسألة استعمال مفهوم الأمن القومي. وشخصيا أظن بأنه حان الوقت لكي نستعمل مفهوم الأمن القومي والتخلي عن الإخراج الثقافي والأخلاقي، لأن مفهوم الأمن القومي له صدر أرحب لكونه يسمح بإشراك أوسع شريحة من الفاعلين سواء كانوا فاعلين من الدولة أو المجتمع المدني ويسمح لهم بأن يفكروا جميعا في القضايا الأمنية.

● الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح الذي يتعين عليه أن يجد حلا وسطا بين ما يتطلبه الأمن ومطالبات الحرية والديمقراطية؟

● داخل مجتمع ديمقراطي يجب أن يكون هناك ميثاق يمكن ألا يكون مكتوبا، ولكن إذا كان كذلك فهو أمر جيد. عندما نتحدث عن ميثاق نتحدث عن تقليد يحوي عنصرين أساسيين: أن الدولة تكون هيكلها واضحة المعالم وأظن أنه بدأتنا تعمق هذا الجزء لكي نكون منصفين، لأن الهياكل التي تدير الشأن الأمني نعرفها، نعرف DST وDGED ومؤسسات مرتبطة بالعدل ومؤسسات الشرطة والأمن الوطني وإدارة الدفاع. كل هذه مؤسسات تشتغل في الحقل الأمني. إن كون المواطن أو المجتمع المدني يعرف الهياكل بأسمائها ويعرف جزءا من الاختصاصات ويعرف القوانين المنظمة لها ويعرف القوانين التي تحكم تهمة

● لماذا يغيب مفهوم الأمن القومي في الفكر السياسي المغربي؟ وهل يتعلق الأمر يعود إلى التأثير بالثقافة الفرنسية عوض الأنجلوساكسونية؟

● هو مرتبط بالثقافة الفرنسية وغير مرتبط بها. على أساس أن مفهوم الأمن الوطني هو ترجمة للعبارة الفرنسية «surete nationale» أو «securite nationale» واحتكرته مؤسسة الشرطة في المغرب. طبعيا إذا أردنا العودة إلى التاريخ، نجد المجتمع الأكاديمي والمعرفي في المغرب خاصة في مجال السوسولوجيا والجغرافية البشرية والعلوم السياسية كان ينتمي أهم فاعليه إلى نخب اليسار وربما كانوا محررين من أن يستعملوا مفهوما احتكرته الدولة وألحقته بمؤسسة الشرطة وكان من الصعوبة على مثقف مغربي أن يتكلم عن مفهوم الأمن الوطني وكأنه مفهوم مدني. وربما هذا من الإخراجات الثقافية التي يجب الآن التخلص منها.

مفهوم الأمن القومي إذن هو مفهوم أعمق وهو مفهوم أنجلوساكسوني بالأساس، ولم تطوره المدرسة الفرنسية، وإذا ذهب إلى المشرق العربي ستجد أن مراكز البحث والدراسات الاستراتيجية هناك تشتغل بمفهوم الأمن القومي مثل مركز الأهرام ومركز الدراسات الاستراتيجية بانوظي التابع لوزارة الدفاع وهيئة الأركان ومركز الدراسات الأمنية في السعودية ومركز الدراسات الاستراتيجية ببلدان ومركز الدراسات الاستراتيجية بالسودان. هذه المراكز اشتغلت بمفهوم الأمن القومي وطورته وهو مفهوم يمكن من التفكير ما وراء منطق الدولة (raison d'Etat). هذا جانب مهم. إن التفكير مثلا في ظاهرة الإرهاب ومقاربتها مقارنة أمنية فقط سيحصر مفهوم الأمن الوطني في أمور تهم الحدود وسيادة الدولة والاستقرار السياسي، ولكن مسألة الإرهاب في أعماق من ذلك ومرتبطة بالتنشئة السياسية والأمن العام والأمن الثقافي ومسألة التسامح وقبول الآخر وبالعلاقات الدولية والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات غير الحكومية، هي بكل اختصار أعمق من أن تعالج بتصور ضيق.

● في إطار العولمة يصبح مفهوم الدولة الوطنية ذات السيادة موضع تساؤل، ألا تغير هذه الظاهرة من مهام الأمن؟

● صعب أن نقول بأن الدولة الوطنية فقدت تحكمها وإدارتها لعدد من الملفات الأمنية، هذا الأمر غير صحيح. لكن ما هو صحيح هو أن هناك آليات ومتغيرات جعلت الدولة الوطنية لا يمكنها فيه أن تدبر الملفات الأمنية خارج سياق التعاون الدولي. وكمثال على ذلك، نذكر النشاط السياسي داخل الأنترنت، وظاهرة الفضائيات والجريمة المنظمة على المستوى الدولي والشبكات الإرهابية الصغيرة وذات الهيكلة المتقطعة القنوات «disconnected terrorist network» التي لا تأخذ شكل تنظيم سياسي أو جماعة إسلامية لها هيكله معينة. هذا النوع من التنظيمات الجديدة التي أشرت عليها تفجيرات 11 سبتمبر 2001 تعكس بالفعل أن المسألة الأمنية لا يمكن أن تعالج إلا في ثلاثة سياقات:

× السياق الدولي: أي التعاون الدولي بدءا بالأمم المتحدة ومرورا بالتجمعات الإقليمية وانتهاء بالتعاون الثنائي بين الدول. ففي حالة المغرب هذه الهياكل موجودة وتشتغل. مثلا هناك اجتماع وزراء الخارجية العرب ووزراء العدل العرب واجتماع أجهزة المغرب العربي والجامعة العربية... كل هذه الأجهزة والاجتماعات لها أجنده أمنية. هناك تعاون مع الاتحاد الأوربي وتعاون ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا... كل هذه الهياكل تمكن المغرب من معالجة الملفات الأمنية.

× المستوى الوطني: هذا الشق هو إدارة هذه الملفات على مستوى الأجهزة الأمنية من شرطة ودفاع واستخبارات بكل تفرعاتها وتنظيماتها والعدل والداخلية وعلاقة كل هذه الأجهزة بالمجتمع المدني.  
× الشق الثالث هو علاقة الملفات الأمنية بقضايا أخرى مثل قطاع السياحة وقطاع النقل والمطارات. ولنأخذ مثلا يمكننا من تمثل هذا الشق لنفترض أن الجهات الوصية على قطاع السياحة وبرغبة تحقيق سقف 10 ملايين سائح